

عنده والعنق على مال والكاتب والصلح عن
الزكارة والهيئة والصدقة والاعان والهدايا
والزمن والافراض والشرارة والمجازير
وكل رجلا بشرى ينبغي ان يدا كصفته
وجنسه او بملكه انما ان يقول له اشتر
لي مائة وان وكله بشرى بعينه ليس له
ان يشتره لنفسه فان اشتراه بغير التقدير
او بخلاف ما ينبغي له من جنس الثمن او وكله بشرى
وقع الشراء وان كان بغير عينه فاشتراه هو
له الا ان يدفع الثمن من مال الموكل او يبيع
الشراء والوكيل في الصرف والشك بغير مصادقة
المفارقة الموكل وان دفع البه درهم لشراء
لهما معا فهو على الخطه ودقيقها وقيل ان كانت

كثير فعلى الخطه وقيل له على الخنز وتوسطه
على الدقيق فان دفع الوكيل الثمن من ماله فله
جنس المبيع حتى يبيص الثمن واخذته وذلك
هو المبيع وان وكله بشرى عتق ارحال المح
بدرهم فاشترى عشرين ثمانية منه عشر
بدرهم لزم الموكل عتق نصف درهم والوكيل
بالمبيع بخور يبعه بالقليل واليسيه وبالعرض
ويأخذ بالثمن رهنا وكفلا ولا يبيع ضمانه الثمن عن
المشترى والوكيل بالشراء لا يجوز شراء الا
بثمنه المثل وزيادة يتفان فيها وهو ما يدخل
تحت تقويم المقيمين وقد روه في العروض في
العشر بن زيادة نصف درهم وفي الخوار
درهم وفي العقار درهمين ولو وكله يبيع

والشراء
الثمن

شراء

Copyright © King Saud University